الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة ١٩٩٠م – ٢٠١٥م

الدكتور/ فضل المولى معيوف الحباشنة

قسم اقتصاديات المال والعمال – جامعة مؤتة – الأردن

The Effect of Public Expenditures on reducing the Size of Unemployment in Jordan (1990-2015)

Abstract: This study examines the effect of public expenditure on employment in Jordan for the period 1990-2015. We applied unit root (ADF) and Granger causality, cointegration tests and VECM to examine the relation between Expenditures and employments for Jordan. Our results indicate that there is not any causality between current expenditure and employment, and there is a unidirectional causality from employment to public expenditure. Furthermore, according to our regression results, capital expenditure affects employment positively. This result implies that a % 1 increases in capital expenditures will increase employment by %0,28

Keywords: Current and Public expenditures, Employment, Granger causality, VECM.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر النفقات الرأسمالية والجارية في رفع معدلات التوظيف في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. تستخدم الدراسة اختبار جذر الوحدة وسببية جرانجر لبيانات الدراسة والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين النفقات الجارية والتوظيف بينما تبين وجود سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الرأسمالي إلى التوظيف في الأردن كما أن للإنفاق الحكومي أثر موجبا على التوظيف في المدى الطويل حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة التوظيف بنسبة ٠,٢٨%.في حين أظهرت النتائج أن للإنفاق الجاري أثرا سالبا على التوظيف في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: النفقات الجارية والرأسمالية، التوظيف، سببية جرانجر، نموذج تصحيح الخطأ.

المقدمة:

تبرز السياسة المالية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية ,حيث عالجت كثيرا من الوقائع الاقتصادية ,لتحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة. ويعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي ,كما يعد أيضا مؤشرا رئيسيا يستدل بواسطته على سياسة الدول الاقتصادية ودورها في الحياة الاقتصادي.

ويركز الفكر المالي لكينز على أن الطلب الحكومي يُعد محفزا مهما للطلب الكلي في الاقتصاد ويولد استجابة مقابله من جانب العرض بشكل أكبر مع تزايد في الناتج ألقومي ومن هنا يبرز الإنفاق الحكومي كوسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات ألبطالة وذلك اعتمادا على النظرية الكينزية، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفزا للاقتصاد ألقومي ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو ألاقتصادي وبالتالي امتصاص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة البطالة داخل الاقتصاد المحلي. غير أن وجهة النظر هذه تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة وأهمية متميزة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ,لذلك فإن المعرفة المسبقة بمحددات الإنفاق الحكومي التي تؤثر على التوظيف والحد من البطالة سوف تساهم في توجيه السياسة الاتفاقية للدول. ومما يكسب هذه الدراسة أهميه خاصة إنها أجريت في فتره يشهد العالم فيها أزمات اقتصادية ,وظهور جدل حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي ,ودوره تجاه قضايا التوظيف. وهذا ينسجم مع توجيه السياسة المالية الأردنية نحو التوظيف والحد من البطالة.

مشكلة الدراسة: يمكن عرض إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الأردن؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية على النحو الآتي:

١. ما أوجه الإنفاق الحكومي؟
٢. كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة نظريا؟
٣. هل ساهم الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الأردن؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل ظاهرة البطالة في الأردن ومعرفة أثر الإنفاق الحكومي عليها.
- تقييم فعالية السياسة المالية في الأردن باستخدام أداة الإنفاق ألحكومي ومدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة.

فرضية الدراسة: في ضوء ما طرح من تساؤلات الدراسة يمكن وضع الفرضيات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يوجد أثر موجب دال إحصائيا للإنفاق الحكومي التوسعي في الحد من البطالة.
– يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للنفقات الجارية في الحد من البطالة.
– يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للنفقات الرأسمالية في الحد من البطالة.

الدراسات السابقة:

يعد الإنفاق الحكومي جزءا من السياسة المالية لرسم مسار الاقتصاد خلال العام كأحد بنود الموازنة العامة للدولة. وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار في ألأسعار ومستوى الناتج والعمالة.

ويعتقد (Barro ,2001) و(Sun 'an , 2008) أن للإنفاق الحكومي الإنتاجي تأثيرا إيجابيا على ألتوظيف على عكس الإنفاق غير المنتج الذي يكون له أثرا سلبيا. ولعل ذلك ما دفع (Prog ,2008) للاعتقاد بأن معظم الإنفاق الحكومي المباشر يجب أن يخصص لتوفير فرص عمل جديدة.

وقام (Karley ,2000) بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على التوظيف في أفريقيا حيث توصل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على التوظيف وهي النتيجة التي توصلت إليها العديد من الدراسات مثل: (Cavallo ,.2005), (Berument ,2008), and (Hendarmin ,2012)

من جانب آخر توصلت دراسة (Mankiw, 2003) ودراسة Suindyah (2009,) إلى أن الإنفاق الحكومي (التوسع المالي) سوف يعيق ألاستثمار وهذا بدوره سوف يقلل من فرص العمل .وفي السياق نفسه أثبت Suindyah أن الإنفاق الحكومي في المجال العسكري يرتبط سلبيا مع فرص ألعمل في حين يرتبط إيجابيا في التعليم.

أما دراسة (Lin ,1994) ودراسة) (Maipita ,2012 توصلتا إلى إن الإنفاق الحكومي سوف يزيد العمالة في فترة ألانكماش كما توصل Lin ان قانون فاجنر Wagner's Law يسري في الدول النامية فقط .بالمقابل ترى النظرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكينزيه أنه في ظروف مصيدة ألسيولة فإن الإنفاق الحكومي الفعال سوف يزيد من فرص العمل.

وهدفت دراسة كريم (2010) حول آثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وبيان الدور التي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي ,وبيان آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام .

في حين هدفت دراسة (محمود, ,2010) إلى إبراز العلاقة بين الإنفاق الحكومي والفقر, حيث كشفت عن وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والفقر ولقد استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية(1976/2010); تم تحديدها من قبل نموذج ECM. أما دراسة الزيادات (2000) فقد هدفت إلى بيان آثر الأنفاق الحكومي على الاستثمار في الأردن ,من خلال تحليل هيكل الإنفاق الحكومي ودراسة تطوره وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية .حيث قام الباحث باستخدام النظريات والفرضيات المفسرة لسلوك الإنفاق الحكومي في الاقتصاد مثل قانون فاجنر وفرضيه بيكوك – وإيزمان ,ونماذج التنمية لمسجريف ورستو.

وبين (Maisavonna et al ,2013)إن إنتاجيه البنية التحتية الممولة من أدوات السياسة المالية كنموذج للتوظيف في قطاعات الاقتصاد المختلفة.أكد تأثير المخزون على رأس المال على بعض القطاعات العامة والخاصة ,ففي زيادة الإنفاق الحكومي للبنيه التحتية يؤدي إلى تحسين الناتج المحلي وتقليل من البطالة. بينما هدفت دراسة بوس وآخرين (2003) لبيان العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لعينه من 30 دولة نامية خلال فتره السبعينات والثمانيات من القرن 20, وتوصلت الدراسة إلى أن إنفاق هذه الدول على البنية التحتية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي معظم عينة الدراسة. وأما سونميز ,(2012) هدف إلى بيان اثر الإنفاق الحكومي على التوظيف واستخدام نموذج كينز. وتوصلت الدراسة إلى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الحكومي قد لعب دورا في تحسين مستوى التوظيف برزت أهميه الدراسة لمعرفه مقياس الإنفاق الحكومي للعمل من خلال نموذج كنزي حيث أوضحت الأدلة التجريبية آثر الإنفاق الحكومي تحت مستوى التوظيف الكامل أثناء الكساد خلال 2010 حيث أثبت نتائج من وجود العجز في الإنفاق الحكومي من الربع الأول من عام 2008 حتى الربع الأول من عام 2012 وفي أمريكا فقد هدفت الدراسة ,(Emmanue et al,2013) إلى بيان العلاقة بين النفقات الحكومية والتوظف وتم استخدام اختبار جرينجر للسببية ,وتكامل المشترك لاختبار هذه العلاقة وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الأنفاق الحكومي ومعدل البطالة ,هي علاقة طرديه لعينة الدراسة التي تشمل ٥٠ دولة خلال الفترة 2006/1977.

أما (Dimitrios Sideris ,2006) فقد أشار إلى إن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في اليونان خلال الفترة (1938-1933) هي علاقة طرديه حيث أكدت النتائج عن وجود علاقة بين المتغيرين على المدى ألطويل كما اظهر اختبار السببية إلى أن العلاقة تمتد من الدخل الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي.

وأجرى راشد وأمجد (1997) دراسة حول تأثير سياسة الاقتصاد الكلي على الفقر حيث توصلت إلى أن النمو والنشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة فرص العمل كما بينت الدراسة دور سياسة صندوق النقد الدولي في زيادة الفقر.

كما هدفت دراسة (Kabeyac molamba,2009) للتأكد من صحة قانون فاجنر والفرضية الكينزية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل للبلدان الإفريقية للمدة 2004_1988 وتشير النتائج إلى أن النمو يقود الإنفاق الحكومي في الأمد الطويل والقصير على حد السواء.

الإطار النظري للدراسة:

أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي ومستوى التوظيف:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب ألفعلي جزءا يزداد أهمية مع ازدياد تدخل ألدولة وتحقيقها لدور الدولة ألمنتجة ومن هنا فإن النفقات العامة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التوظيف ألكلي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق التأثير على الطلب الفعلي. ويختلف أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي باختلاف حجمها ونوعها أي فيما كانت حقيقية أو تحويلية،فالنفقات الحقيقة تشكل طلبا إضافيا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي والدخل ألقومي أما النفقات ألتحويلية فإن إثرها يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، فإذا استخدمت لشراء سلع وخدمات من داخل الاقتصاد ألقومي فإنها تزيد من مستوى الطلب ألفعلي أما الجزء الذي يستخدم في دفع أقساط وفوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات لدول وهيئات خارجية وفي تسديد ثمن ألواردات أو ما يتم اكتنازه، فهذا يشكل تسربا من دورة الدخل ولا يؤدي إلى أي زيادة في الطلب الفعلي. هذه الزيادة في الطلب التي غالبا ما تصاحب الزيادة في النفقات ألعامة تؤثر بدورها في الإنتاج القومي ومن ثم على مستوى التوظيف ويتوقف هذا على درجة مرونة الجهاز ألإنتاجي بحيث يزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار كلما ارتفعت درجة ألمرونة والعكس صحيح.

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار،و العدالة في توزيع الدخل القومي وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي؛ ويساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة ألاستهلاك وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، وذلك من خلال:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية ألمستخدمة والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي :ألعمل رأس ألمال التنظيم والابتكار.

– تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة ألاقتصادية ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق ألخاص أما في فترات ألكساد فينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة أنفاقها وتعتمد في تمويله، على عدة مصادر منها الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق ألحكومي إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي ألفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض ألأسعار كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب ألكلي وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش ألاقتصادي إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة توظيف الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات ألأساسية الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتوظيف ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بتعويضات العاملين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق وظائف تمتص أجزاء من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلما انخفضت معدلات البطالة وإحجامها كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها – بما فيها سياسة الإنفاق العام – تعتبر من أفضل السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي باعتبارها سياسة بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج محلي وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على خلق وظائف لسنوات متتالية.

العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة حيث سنبين فيما يلي نظرة كل من المدرسة ألكلاسيكية النقديون والنظرة الكينزية إلى هذه العلاقة. ويهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة التوظيف الكامل وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج عند حده الأقصى واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة عند مستواها الطبيعي، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر فرص توظيف، هذه الرؤية يصاحبها اعتقاد بأن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف بل إلى ارتفاع الأسعار (داود، ٢٠١٥).

يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم" ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجاراة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق وظائف حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة وما يترتب على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب ذلك وجود بطالة في عنصر العمل وقد تكون هذه البطالة في مستويات عالية ولكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة عدم التوظيف الكامل وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص التوظيف.

تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التوظيف فكلما زاد حجم العمالة زاد حجم الدخل الكلي لكن هذه المقاربة تعتمد الطلب الفعال، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة، والمضاعف. ويمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التوظيف وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (١):

شكل رقم (١) سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

اعتمادا على شكل رقم (١) فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات توظيف معنية اعتبارا من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع نتيجة ضروريات الحياة إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل الدولة لكن إن حدث خلل في توازن سوق العمالة بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التوظيف الكافية يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق السياسات السياسة المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي(سياسة المشاريع الكبرى)، وخفض معدلات الضرائب وعن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك. ويمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التوظيف وفق الشكل رقم (٢).

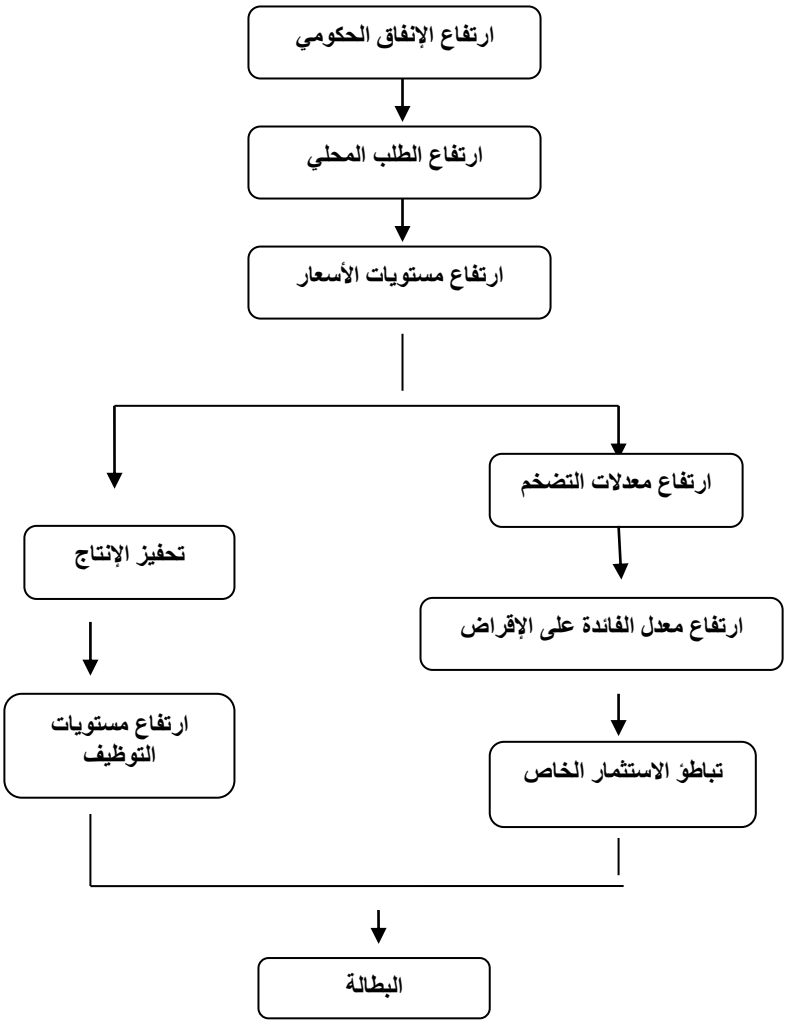

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٢) أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة:

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب المحلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة .غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

من جهة أخرى أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما تؤدي أيضا إلى زيادة معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار وزيادة الرغبة في شراء سندات الحكومة، وينتج عن ذلك انخفاض في الناتج، ولهذا فإن زيادة الإنفاق العام لها تأثيران متعارضان على مستوى الناتج، فالأول أثر مباشر وايجابي، في حين الثاني غير مباشر وسلبي يعمل على انخفاض الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، ويسمى هذا الأثر الثاني للإنفاق بأثر المزاحمة. ويشير ذلك إلى أن جزء من الإنفاق العام الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الخاص ويحل محله. ولا بد الإشارة إلى انه إذا كان حجم الناتج دون مستوى ناتج التوظيف الكامل، فإنه عند زيادة الإنفاق العام ستعمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق توظيف عدد إضافي من العمال، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة. أما في حالة التوظيف الكامل، فإن ازدياد الإنفاق الحكومي سيحمل معه أثر المزاحمة على نطاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبير وسيكون من شأنه رفع مستويات الأسعار بدلا من ازدياد الناتج. وبصورة عامة، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة كل من الناتج ومعدل الفائدة، بحيث يؤدي ازدياد الناتج الدخل إلى زيادة الادخار الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تمويل جزء من عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق، ,هذا يعني أن هذه الزيادة لن تكون بالكامل على حساب تخفيض الطلب على الاستثمار الخاص. ويمكن تجنب أثر المزاحمة باستعمال ما يسمى بالسياسة النقدية المؤازرة وهي مرافقة الزيادة في الإنفاق الحكومي بزيادة في عرض النقود التي تمنع في هذه الحالة ارتفاع معدلات الفائدة. وبذلك يزداد الناتج دون آثار سلبية. وتسمى هذه السياسة أيضا بسياسة نقدية عجز الموازنة التي تعني أن البنك المركزي يقوم بطباعة كمية من العملة ويشتري بها سندات الدين العام التي بيعت إلى الأفراد من أجل تمويل عجز الموازنة.

على ضوء ما تم عرضه، فإن الإشكالية المطروحة في سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، هي مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، مرتبطة بشكل وثيق بالمضاعف الكينزي، والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، والخدمات المرتبطة بها، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي. وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في ظل توفر شروط معينة داخل الاقتصاد، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة.

تطور النفقات الرأسمالية والجارية والعمالة خلال فترة الدراسة:

تزايدت النفقات الرأسمالية من (191.3) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (1098) مليون دينار عام ٢٠١٥. وتكون بذلك قد حققت معدل نمو سنوي بلغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوالي (7.2%) خلال نفس الفترة. مع ملاحظة أن حجم النفقات الرأسمالية ومعدل نموها يتباين خلال الفترات التي مر بها الاقتصاد القومي، فبينما تجاوز معدل نمو النفقات الرأسمالية (١١%) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ نجد أن معدل نمو النفقات الرأسمالية لا يتجاوز (1%) خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، نجده يرتفع إلى (٢٠,٧%) خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩ نتيجة الزيادة المباشرة في حجم النفقات الرأسمالية، وفي الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة (٤,٤%)، وهذه المعدلات تعكس الحالات التي مر بها الاقتصاد الأردني.

أما النفقات الجارية؛ يتبين تزايد النفقات الجارية من (841.4) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (6625) مليون دينار عام ٢٠١٥. وتكون بذلك قد حققت معدل نمو سنوي بلغ حوالي (٨,٦%) خلال نفس الفترة. مع ملاحظة أن حجم النفقات الجارية ومعدل نموها يتباين خلال الفترات التي مر بها الاقتصاد القومي، فبينما تجاوز معدل نمو النفقات الجارية (٨,٢%) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ نجد أن معدل نمو النفقات الجارية لا يتجاوز (٤,٥%) خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، نجده يرتفع إلى (١٥,١%) خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩ نتيجة الزيادة المباشرة والتوسع في الإنفاق الحكومي وضمان الخدمات الاجتماعية ، بينما انخفضت هذه النفقات خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) بنسبة (٨,٦%).

أما عدد العمال؛ يتبين من الجدول رقم (١) تزايد عدد العمال من (698387) عامل عام ١٩٩٠ إلى (1799984) عامل عام ٢٠١٥. وتكون بذلك قد حققت معدل نمو سنوي بلغ حوالي (3.8%) خلال نفس الفترة. مع ملاحظة أن القوى العاملة ومعدل نموها يتباين خلال الفترات ، فبينما تجاوز معدل نمو عدد العمال (٦,٦%) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ نجد أن معدل نمو القوى العاملة لا يتجاوز (٢%) خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، نجده يرتفع إلى (٤,١%) خلال الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٣- ٢٠٠٩ ، بينما انخفضت نسبة نمو عدد العمال خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) بنسبة (١,٦%).

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والنفقات الحكومية الجارية والرأسمالية وعدد العمال خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

	النفقات الرأسمالية		النفقات الجارية		النفقات العامة		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة		عدد العمال	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	العدد	معدل النمو
1990	191.3	-	841.4	-	1032.6	-	2521	-	698387	-
1991	333.1	74.12	931.7	10.7	1264.8	22.5	2737	8.546839	783317	12.16088
1992	352.7	5.884	938.5	0.73	1291.2	2.09	3424	25.11601	850401	8.564093
1993	292.3	-17.1	1044	11.3	1336.6	3.52	3735	9.079228	929376	9.286795
1994	376.2	28.7	1117	6.91	1492.7	11.7	4207	12.62851	995654	7.131452
1995	384.4	2.18	1220	9.31	1604.8	7.51	4598	9.294255	1050143	5.472684
1996	410.2	6.712	1296	6.23	1706.6	6.34	4799	4.375911	1097343	4.494626
1997	427.2	4.144	1457	12.4	1884.2	10.4	5090	6.061553	1133444	3.289856
1998	443.2	3.745	1586	8.82	2028.7	7.67	5604	10.09823	1164775	2.76423
1999	396.4	-10.6	1560	-1.6	1956.3	-3.57	5769	2.951463	1191480	2.292717
2000	335.8	-15.3	1634	4.77	1970.1	0.71	6070	5.205047	1218806	2.29345
2001	403.8	20.25	1720	5.23	2123.5	7.79	6478	6.733446	1250315	2.585235
2002	438.7	8.643	1783	3.68	2221.7	4.62	6843	5.626389	1275321	1.999976

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.790703	1285405	6.983881	7321	9.93	2442.3	10.8	1975	6.428	466.9	2003
2.005905	1311189	12.7568	8255	20	2931	16.9	2310	33	621	2004
4.048082	1364267	10.33714	9108	5.91	3104.3	6.91	2470	2.19	634.6	2005
2.928019	1404213	20.03953	10933	24.4	3860.4	24.2	3066	25.13	794.1	2006
7.032836	1502969	14.69286	12540	17.6	4540	20.6	3697	6.108	842.6	2007
2.9302	1547009	26.68267	15886	19.6	5431.9	21	4473	13.76	958.5	2008
5.61309	1633844	8.141387	17179	11	6030.5	2.52	4586	50.7	1445	2009
1.610803	1660162	8.32887	18610	-5.35	5708	3.5	4747	-33.4	961.4	2010
2.039921	1694028	9.0233	20289	19.1	6796.6	20.9	5740	9.954	1057	2011
1.466859	1718877	6.904302	21690	1.2	6878.2	8.07	6203	-36.1	675.4	2012
3.127565	1772636	9.967911	23851.6	2.89	7077.1	-2.4	6056	51.17	1021	2013
1.109365	1792301	6.647353	25437.1	10.9	7851.1	10.9	6714	11.41	1138	2014
0.428667	1799984	4.718698	26637.4	-1.63	7722.9	-1.3	6625	-3.44	1098	2015

المصدر : البنك المركزي الأردني، بيانات ٥٠ عاما للبنك المركزي

جدول رقم (٢) معدلات النمو السنوية المركبة للمتغيرات

	النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	عدد العمال
1990-1998	0.110735	0.082419	0.08808	0.104987	0.066027
1998-2003	0.010473	0.044955	0.037806	0.054902	0.019905
2003-2009	0.207116	0.150703	0.162588	0.15276	0.040787

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2010–2015	−0.04463	0.063212	0.042088	0.075845	0.016271
1990–2015	0.072412	0.086041	0.083812	0.098889	0.038597

نموذج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوظيف في المدى الطويل في ظل عدد العمال ,الإنفاق الحكومي ,الاستثمار الخاص، ولذلك سيتم تقدير النموذج التالي للفترة 1990–2015.

$$Y_t = f(Y_{t-1}, X_{1t}, X_{2t}) \quad \cdots (1)$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + \varepsilon_t \quad \cdots (2)$$

حيث إن: Yt عدد العمال في الزمن. Yt−1عدد العمال في السنة السابقة. X1t الاستثمار الرأسمالي الحكومي في الزمن t. X2t الإنفاق الجاري في الزمن t.

تشير الدراسات والبيانات الإحصائية للدول المختلفة للتزايد في حجم نفقاتها العامة خلال الفترات الزمنية المتلاحقة وعلى المدى البعيد ,هذا المسار التصاعدي في حجم الإنفاق الحكومي لا يغدو أن يكون مطلقا ,إذ قد يبقى ثابتا أو ينخفض في بعض السنوات .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990–2015.وباستقراء الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) أن جميع متغيرات الدراسة قد أظهرت زيادة من سنة إلى أخرى باستثناء الإنفاق الرأسمالي والذي اظهر تذبذبا واضحا في بعض السنوات.

المتغيرات والنموذج القياسي:

لقياس آثر الإنفاق الحكومي على التوظيف في الأردن للفترة (١٩٩٠–٢٠١٥) تم استخدام النموذج القياسي وبيانات الأردن خلال فترة الدراسة المبينة في الجدول رقم (١):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + \varepsilon_t \quad \cdots (2)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يمكن اختبار مدى سكون السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، والذي يتم الحكم من خلاله على المتغيرات عن طريق قيمة الاحتمالية فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 5%، فإن هذا يشير إلى عدم سكون المتغير .

ويبين الجدول رقم (٣) قيم (ADF) المحسوبة والاحتمالية للمتغيرات المستخدمة، ومن خلال استقراء أرقام الجدول يتضح أن جميع المتغيرات تعتبر ساكنة من الدرجة الأولى) I(1) (بعد أخذ الفرق الأول) ، بينما هي غير ساكنة بمستوياتها، حيث تم الحكم على سكون المتغيرات من خلال الاحتمالية. حيث إذا كانت أقل من 5%تكون ساكنة حيث أن الفرضية الصفرية تفترض عدم السكون . وبذلك فإن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعتبر متكاملة.

جدول رقم (٣) نتائج اختبار ديكي . فولر الموسع Augmented (ADF) Dickey-Fuller

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	قيمة ADF المحسوبة	الاحتمالية	النتيجة	قيمة ADF المحسوبة	الاحتمالية	النتيجة
Y	-0.366985	0.8982	غير ساكنة	-2.510542	0.0148	ساكنة
X1	4.093529	0.9999	غير ساكنة	2.794159-	0.0075	ساكنة
X2	1.159323-	0.2164	غير ساكنة	4.638221-	0.0001	ساكنة
D(Y)	0.512133-	0.4830	غير ساكنة	7.477680-	0.0000	ساكنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

يعد اختبار جوهانسون هو أحد الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية وبخاصة في حالة وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك، ففي حالة اختبار انجل –جرينجر فإن وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لن يظهر في هذا الاختبار ولذلك كان لابدّ من استخدام اختبار جوهانسون .

وتشير نتائج اختبار جوهانسون إلى أن هناك على الأقل متجهين للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك. إن هذه النتيجة تقود إلى أن هناك علاقة تكامل المشترك في المعادلة رقم (2)، ولذلك فلا بد من الاستمرار وتقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM).

جدول رقم (٤) نتائج اختبار جوهانسون التكامل المشترك

اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)				
Null Hyp.	Alternative Hyp.	Trace Statistic	0.05Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	74.15038	47.85613	0.0000
r ≤ 1	r = 2	34.06017	29.79707	0.0152
r ≤ 2	r = 3	11.33643	15.49471	0.1916
r ≤ 3	r = 4	0.658417	3.841466	0.4171
اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigen value)				
Null Hyp.	Alternative Hyp.	Max–Eigen Statistic	0.05Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	40.09022	27.58434	0.0008
r ≤ 1	r = 2	22.72373	21.13162	0.0296
r ≤ 2	r = 3	10.67802	14.26460	0.1711

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

r ≤ 3	r = 4	0.658417	3.841466	0.4171

نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ (VECM)

أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بأن معامل سرعة التعديل كان سالبا ومعنويا وبلغ حوالي 11%- تقريبا، وهذا يعني أن 11% من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنويا. ويمكن التعبير عن معادلة الأجل الطويل كما يلي :

$$D(Yt) = -0.109\ Yt_{-1} + 0.0028\ X1t_{-1} - 0.38\ X2t_{-1} - 0.21\ DYt_{-1} - 8.67$$

[-5.08259] [3.674819] [-13.0127] [-2.3366]

R^2 =87.32% F=19.254

من خلال تقدير المعادلة (٢) يتبين أهمية وقوة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي ومعدلات التوظيف في الفترة السابقة وبين معدلات التوظيف في السنة الحالية، إذ أظهر معامل التحديد (R^2) أن ٨٧,٣٢% من التغيرات الحاصلة في معدلات التوظيف نجد تفسيرها في التغيرات الحاصلة في معدلات الإنفاق الجاري والرأسمالي، ومعدلات العمالة في السنة السابقة فيما بين عامي (١٩٩٠ و٢٠١٥) .

وتؤكد النتائج أيضاً أهمية الدور الذي يساهم فيه حجم التوظيف في الفترة السابقة على التوظيف في الفترة الحالية حيث أن لعدد العمالة السابقة أثرا سلبياً على التوظيف في الفترة الحالية، إذ أن زيادة مقدارها ١٠% في التوظيف في الفترة السابقة سوف يؤدي إلى انخفاض العمالة الحالية بمقدار ١٠,٩%، ويمكن تفسير ذلك لعدم وجود استثمارات كافية في السنة الحالية لاستيعاب العمالة الحالية. وتوضح النتائج أن للإنفاق الرأسمالي أثرا ايجابيا على التوظيف بحيث أن زيادة تلك الاستثمارات بمقدار ١٠% يؤدي إلى زيادة التوظيف بنسبة ٢,٨%، وهذا نتيجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مباشرة لاستحداث فرص العمل في تلك الاستثمارات الرأسمالية. في حين توضح النتائج أن للإنفاق الحكومي الجاري أثرا سلبياً على التوظيف، ويمكن أن تكون لطبيعة النفقات الجارية من رواتب وأجور سببا في العلاقة العكسية . وعليه؛ يستدل من النتائج السابقة أن التوظيف ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم الإنفاق الرأسمالي. يضاف إلى ذلك لابد من ترشيد الإنفاق الجاري بالمعنى المطلق والذي يحوي بين طياته تخفيض الإنفاق على بنود معينة وزيادتها على بنود أخرى مستهدفة يمكن أن تساعد على الإبقاء على زخم النمو في الاقتصاد ولا يؤدي إلى وقف عجلة الاقتصاد أو إبطائها، ومن ثم التأثير العكسي على التوظيف.

ويظهر الجدول رقم (٥) إلى العلاقة السببية بين المتغيرات، حيث يُلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين النفقات الجارية والتوظيف. من جهة أخرى يُلاحظ وجود علاقة سببية من النفقات الرأسمالية باتجاه التوظيف حيث كانت إحصائية t معنوية بمستوى دلالة (٥%). في حين لا نستطيع القول بوجود علاقة سببية بالاتجاه الآخر أي من المتغير التابع باتجاه المتغير المستقل وعليه؛ يمكن القول إن ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري في الأردن يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التوظيف.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات نموذج الدراسة

القرار	الاحتمالية	F المحسوبة	الفرضية العدمية
قبول	0.1102	1.39356	الإنفاق الجاري الحكومي لا يؤثر التوظيف
قبول	0.1200	2.65952	التوظيف لا يؤثر الإنفاق الجاري الحكومي
نرفض	0.0002	9.45455	الإنفاق الرأسمالي الحكومي لا يؤثر التوظيف
قبول	0.1200	2.64555	التوظيف لا يؤثر الإنفاق الرأسمالي الحكومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر النفقات الرأسمالية والجارية في رفع معدلات التوظيف في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، وقد أظهرت نتائج الاختبارات والنموذج المستخدم في هذه الدراسة ما يلي:

١. تتجلى أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد ,وكونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة.
٢. يتبين أن زيادة كل من الإنفاق الجاري وعدد العمالة السابقة سيكون له أثر سلبي على عدد العمالة، ويمكن أن تكون لطبيعة النفقات الحكومية والمتجه في معظمها إلى النفقات الجارية من رواتب وأجور سببا في العلاقة العكسية.
٣. أن للإنفاق الرأسمالي أثرا إيجابيا ويؤدي دورا مهما في زيادة التوظيف. بحيث أن زيادة تلك الاستثمارات بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة التوظيف بنسبة ٠,٢٨%، وهذا نتيجة مباشرة لاستحداث فرص العمل في تلك الاستثمارات الرأسمالية.
٤. يؤدي الإنفاق الحكومي الرأسمالي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق والحكومي إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق
٥. لا يوجد علاقة سببية بين النفقات الجارية والعمالة، في حين يوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من النفقات الرأسمالية باتجاه حجم العمالة.

وعليه؛ يعتبر التوظيف الأمثل لحجم العمالة اكبر مشكلة تواجه الاقتصاديات الحديثة سواء الصناعية منها أو المتخلفة وعليه فانه من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية إيجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل، وتبعا لنظرية الطلب فان الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة. إن سياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي تمارس آثارا ظرفية وآثارا هيكلية في تأثيرها على مستوى التوظيف حيث تتجلى الآثار الإيجابية لسياسة الإنفاق الحكومي في اتباع سياسة توسعية تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق فرص للتوظيف في القطاع الخاص.

يضاف إلى ذلك لابد من ترشيد الإنفاق الجاري بالمعنى المطلق والذي يحوي بين طياته تخفيض الإنفاق على بنود معينة وزيادتها على بنود أخرى مستهدفة يمكن أن تساعد على الإبقاء على زخم النمو في الاقتصاد ولا يؤدي إلى وقف عجلة الاقتصاد أو إبطائها، ومن ثم التأثير العكسي على التوظيف.

كما أن على الحكومة المركزية زيادة النفقات الرأسمالية كونها تؤدي دورا مهما في تحفيز الاقتصاد القومي والحد من معدل البطالة.

المراجع:

أحمين، شفير (2001) الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتوظيف – حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

آل الشيخ، حمد بن محمد (2002)، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر: شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد ١٤، السعودية.

عايشي، كمال (2010) الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التوظيف في الجزائر (aichikam05@yahoo.com)

كريم، محمد (2010) آثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

محمد، مراس (2013), آثر الإنفاق العام على الدخل والتوظف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Berument, Hakan. Dogan, Nukhet and Tansel, Aysit. 2008. Macroeconomic Policy and Unemployment by Economic Activity: Evidence from Turkey. Forchungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for The Study of Labor.Discussion Paper No. 3461. April 2008.

Cavallo, Michele. 2005. Government Employment Expenditure and the Effects of Fiscal Policy

Dimitrios Sideris ,(2006) wangers lawin 1 th centry Greece :a contegration and causality analysis , public spending voracity ,and wagners lawin dev European journal of publicity economic 22,p908-724

Ekonomi Makro: Suatu Model Computable General Equilibrium. QE Journal, Vol. 01, no.02-1

Hendarmin. 2012. Pengaruh Belanja Modal Pemerintah Daerah dan Investasi Swasta terhadap

Karley, Noah. 2000. Government Investment, Growth and Employment in South Africa. Journal of Social Development in Africa (2000), 15, 1.

Lin, 1994. Government Spending and Economic Growth. The Journal of Economic Analysis. Ahmadu Bello University. Year 1994, Vol. I, Issue II.

Mankiw, Gregory N. 2007. Principles of Economocs. 3rdEdition. Cengage Learning Asia Pte Ltd.

Mapita, Indra. 2012. Simulasi Pengeluaran Pemerintah dan Dampaknya terhadap Kinerja

Pertumbuhan Ekonomi, Kesempatan Kerja dan Kesejahteraan Masyarakat di Kabupaten/Kota

Provinsi Kalimantan Barat. Jurnal UNTAN, Vol. 8, No. 3, Oktober 2012.

Rashid, mehmood (2010), The relationship between government expenditure and poverty, journal of fiscal policy, Romanian, volum1, issue1, p 29-37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Shocks. Federal Reserve Bank of San Francisco, Working Paper Series, September 2005.

Suindyah D, Sayeti. 2009. Pengaruh Investasi, Tenaga Kerja dan Pengeluaran Pemerintah

Sun'an Muammil & Astuti Endang. 2008. Analisis Investasi, Pengeluaran Pemerintah dan Pertumbuhan Ekonomi Terhadap Kesempatan Kerja Di Provinsi Nusa Tenggara Barat. Jurnal Iqtishodunia, Vol. 1. No.1, Februari 2007.

Terhadap Pertumbuhan Ekonomi di Provinsi Jawa Timur. Jombang: Ekuitas Universitas Darul 'Ulum 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com